كشف تقرير للمجلس الأعلى للإدماج بفرنسا أن الأخيرة تستبعد سياسة الإدماج المهاجرين الأجانب في سياسات الهجرة ، وتكتفي باستيعاب الأعداد التي تراها ضروريا لاقتصادها منهم ، ليبقى المصير الوحيد للمتبقين منهم هو الإبعاد ، ويأتي على رأس ضحايا هذا الإقصاء المغاربة . . .

المغاربة على رأس المرحلين والعاطلين

تقرير: النموذج الفرنسي فشل في إدماج المهاجرين المغاربيين

■ أخبار اليوم ■

بعد تقرير اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان في فرنسا حول تنامي أشكال العنصرية، وكره الأجانب الذي أصبح المهاجرون الأجانب، وخاصة مهاجري دول المغرب العربي عرضة له، كشف تقرير سلمه المجلس الأعلى للإدماج في فرنسا يوم الجمعة الماضية لوزير الداخلية الفرنسي «كلود غيانت» عن فشل سياسة الإدماج الفرنسية، وأوضح تفاصيل من سياسة التهميش والإقصاء والتمييز العنصري التي أصبح يتعرض لها المهاجرون الأجانب وانسداد الآفاق أمام المهاجرين الجدد.

مهاجرون على قدر الحاجة

يسجل تقرير المجلس الأعلى للإدماج أن كل الأرقام، التي يتضمنها تقرير وزارة الداخلية الفرنسية حول حالة الهجرة في فرنسا في سنة 2011 على مستوى تسوية وضعية المهاجرين السريين أو على مستوى منح الجنسية الفرنسية، أو منح التأشيرة من أجل العمل أو الدراسة، تدل على أن فرنسا بدأت تستبعد سياسة إدماج المهاجرين الأجانب في سياسات الهجرة التي تتبناها، وأنها فقط تعمل على استيعاب ما تراه ضروريا ومفيدا لاقتصادها من المهاجرين.

وكشف التقرير أن الإدماج عبر المدرسة أصبح غير متاح بعد الجدل الذي شهدته فرنسا منذ 2010 حول حمل الحجاب الكامل والرموز الدينية في الأماكن العامة، وخاصة في المدارس مما جعل من الصعب على الآلاف من أبناء المهاجرين من الجيل الثاني والثالث أن يجدوا مكانا لهم في» قيم الجمهورية»، فيما تم تقليص الميزانيات المخصصة لإدماج المهاجرين إلى النصف في السنوات الأخيرة في الوقت الذي انخفض فيه عدد الجمعيات المؤطرة للمهاجرين الأجانب من 6000 جمعية في سنة 2007 إلى 1300 جمعية في نهاية 2011.

وانتقد التقرير مقاربة وزير الداخلية الفرنسي التي استند فيها على أن الإدماج يتطلب وجود مهاجرين أقل فوق التراب الفرنسي، وتخفيض عدد المهاجرين الأجانب مابين 200و 180ألف مهاجر سنويا وتطبيق إجراء طرد المهاجرين المتهمين بارتكاب جرائم، ورفض منح الجنسية لأجانب لأسباب تافهة مثلما حدث في الصيف الماضي عندما رفض وزير الداخلية الفرنسي منح الجنسية لمهاجر مغربي بدعوى أن نظرته للمرأة متخلفة، وفرض شروط جديدة للحصول على الجنسية الفرنسية منذ بداية يناير الماضي. وكانت سنة 2011 قد شهدت تراجعا في نسبة منح التأشيرات للهجرة بفرنسا بأكثر من 24 في المائة مقارنة مع 2010،

مهاجرون يتهيؤون للترحيل (خاص)

وارتفاع قرارات رفض منح التأشيرة لغرض العمل أو الدراسة أو العلاج أو لأسباب عائلية بأكثر من 26 في المائة مقارنة مع 2010.

ارتفاع في عدد المبعدين

في نهاية سنة 2011 ، تجاوزت نسبة المبعدين من فرنسا من المهاجرين المغاربة قرابة خمس المبعدين من فرنسا لأسباب متعددة، فيما ارتفع عدد المغاربة بحوالي 5آلاف مبعد مقارنة مع سنة 2010، ليتجاوز عددهم 32ألف مغربي، فيما تصدر الجزائريون قائمة الموضوعون رهن الحجز الإداري في انتظار صدور قرارات طردهم من فرنسا بأكثر من 17 في المائة، متبوعين بالتونسيين بنسبة 15 في المائة، والمغاربة بنسبة 14 في المائة من العدد الإجمالي الذي يفوق 60ألف محتجز في مراكز الحجز الإدارية في فرنسا.

وتراجع عدد المغاربة والتونسيين والجزائريين الحاصلين على الجنسية الفرنسية من أكثر من 25ألف مغربي في 2010إلى أقل من 17ألفا في نهاية 2011 ومن 19ألف جزائري في 2010 إلى أقل من 13ألفا في 2011 ومن14ألف تونسي في 2010إلى 11ألفا و670 في نهاية 2011. ويتجلى فشل النموذج الفرنسي في الإدماج على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في غياب أجوبة واضحة لقضايا الإدماج الاجتماعي والثقافي لأبنائهم ولأسرهم.

إن أكثر من 58في المائة من الفرنسيين يعتبرون أن المهاجرين الأجانب، وخاصة المغاربة غير مندمجين بسبب معاناتهم من تداعيات الأزمة الاقتصادية، وكذلك بسبب تنامي أشكال التمييز العنصري في مراكز الشرطة وداخل سوق الشغل الفرنسية . وهنا أوضح التقرير أن ذلك لا يهم فقط المهاجرين القدامى والجدد، ولكن أيضا أبناءهم والنساء، وكشف التقرير أن نسبة 22في المائة من المهاجرين المغاربة يقيمون في مناطق حضرية ذات حساسية أمنية خطيرة مقارنة مع 5في المائة من الفرنسيين.

الإدماج من خلال المدرسة

أكد تقرير المجلس الأعلى للإدماج على الوضعية الكارثية للإدماج في بعض المناطق الفرنسية، حيث لم تؤد الأزمة الاقتصادية والوضعية الاجتماعية المتردية للمهاجرين المغاربيين القدامى والجدد إلا إلى ضعف وتيرة إدماجهم، فيما فشل الإدماج من خلال المدرسة منذ أن احتدم النقاش حول حمل الحجاب الكامل، والرموز الدينية في الأماكن العامة، ومن بينها المدارس الحكومية في فرنسا. ومن أصل أكثر من 52 ألف تلميذ جديد بالمدارس العمومية الفرنسية، يفوق عدد التلاميذ المغاربة في نهاية 2011 حوالي 27ألف تلميذ في المستوى الأول، والثاني الابتدائي أصبحوا ملزمين بتعلم بيداغوجية تستند على قيم الجمهورية وعلى مبادئ العلمانية، مما جعل المجلس الأعلى للإدماج في فرنسا يحذر من الأضرار الجانبية لهذه السياسة، ويوصي بتلقين أطفال المهاجرين الأجانب مبادئ العلمانية بموازاة مع تلقينهم تاريخ الديانات.

الاستيعاب عوض الإدماج

أيضا، كشف التقرير أن مهاجري إفريقيا الشمالية، وخاصة المغاربة، يستفيدون 3مرات أكثر من المساعدات الاجتماعية في فرنسا، ويفوقون مرتين عدد العاطلين الفرنسيين. وكان باتريك سيمون، خبير في المركز الوطني للدراسات الديمغرافية، قد أبدى، مؤخرا، قلقه من وضعية التمييز التي يعاني منها المهاجرون المغاربة، وخاصة ذوي البشرة الملونة، وبأن فرنسا أصبحت تتعامل مع مشكل الهجرة بمنطق الاستيعاب، وليس بمنطق الإدماج بعد أن أصبح هذا الأخير مستحيلا بالنسبة إلى المهاجرين المغاربة الجدد والحديثي العهد بالهجرة بسبب تعقيدات الأزمة الاقتصادية، وتنامي نسبة البطالة في وسط طالبي الشغل الفرنسيين، فيما يتم إدماج أطفال المهاجرين بشكل سيء في المجتمع الفرنسي حتى أن نسبة كبيرة منهم تعزز صفوف الجانحين داخل الضواحي الفرنسية التي تعاني من الاكتظاظ السكاني، وارتفاع نسبة الجريمة، ولم ينس التقرير أن يؤكد أن الانتماء إلى دول المغرب العربي وإلى الإسلام أصبح مبررا للإقصاء الاجتماعي وللتهميش داخل سوق العمل.